الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير/ محمد سفيان برّاح

سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالقاهرة

ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

معالي السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل الوزارة للشؤون المالية بمملكة البحرين، رئيس الدورة (115)

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

سعادة الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، السفيرة هيفاء أبو غزالة،

سعادة الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية السفير علي المالكي،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة، الحضور الكريم،

يسرني أن أستهل كلمتي بتقديم أصدق التهاني لسعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود، وكيل وزارة المالية والاقتصاد بمملكة البحرين، بمناسبة توليه رئاسة الدول الحالية، متمنياً له، وللبحرين الشقيقة، كل التوفيق والنجاح في مهامهم.

كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن بالغ التقدير لمعالي السيد عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، على جهود القيمة خلال رئاسته للدورة السابقة.

والشكر موصول لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورؤساء قطاعي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنتسبي الأمانة العامة، على ما بذلوه من جهد في الإعداد لأعمال هذه الدورة، بما يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

نجتمع اليوم في منعطف حاسم تمر به منطقتنا العربية، حيث يواجه الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وسائر الأراضي المحتلة عدواناً إسرائيلياً شرساً، أفرز كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية تهدد أسس الاستقرار الإقليمي، وتعيق مسار التنمية، بل وترهن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 بجميع أبعادها.

إن جسامة هذه التحديات تفرض علينا ليس فقط تكثيف الجهود وتعزيز آليات العمل العربي المشترك لضمان استجابة عاجلة وفاعلة، خصوصاً تجاه المعاناة التي يرزح تحتها الشعب الفلسطيني الأعزل، بل أيضاً تبنّي استراتيجيات بعيدة المدى تُكرّس التكامل الاقتصادي العربي كركيزة أساسية للاستقرار والازدهار، وتحصّن منطقتنا ضد التداعيات المدمرة لهذا العدوان وما يفرزه من أزمات متشابكة.

ولا شك أن القضية الفلسطينية ستبقى في صميم أولوياتنا، فهي النموذج الأبرز لاستعمار استيطاني ممنهج يتحدى الشرعية الدولية بلا رادع، مستفيداً من غطاء سياسي وحصانة دولية وصمت مستفز. وليست القضية مجرد ملف سياسي عابر، بل معركة وجودية محفورة في الوعي والوجدان العربي، تستدعي التزاماً ثابتاً، وجهداً موحداً لا يعرف التردد ولا يقبل المساومة.

ومن هذا المنطلق، يصبح لزاماً علينا تكثيف العمل الجاد لمضان تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، وتعزيزه بإجراءات تضمن تحصينه على المدى الطويل. كما يتطلب الواجب الأخلاقي والإنساني تأمين الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين، لتمكينهم من تجاوز آثار العدوان وإعادة إعمار ما دمرته الحرب، في إطار يحفظ لهم كرامتهم ويحقق استدامة حقيقية لجهود الإغاثة والتنمية.

إن حجم التحديات التي يواجهها سكان قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة، وما يترتب عليها من احتياجات إنسانية واقتصادية ملحّة، يفرض علينا تحركاً عاجلاً لتفعيل خطة الاستجابة الطارئة التي أقرها مجلسنا في دورته السابقة وتعزيز مختلف محاوره، بالإضافة إلى خطة التعافي المبكر وإعادة الإعمار التي تقدمت بها السلطة الفلسطينية. إن تنفيذ الخطط ليس خياراً، بل مسؤولية سياسية وأخلاقية لمواجهة التداعيات الكارثية للعدوان الإسرائيلي، وتعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود في وجه محاولات فرض الأمر الواقع وتصفية القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، نشدد على ضرورة تقديم دعم مستدام، لا يقتصر على الإغاثة الفورية، بل يشمل تمكين الفلسطينيين اقتصادياً، عبر مشاريع تنموية حقيقية تسهم في تعزيز استقلاليتهم الاقتصادية وتحصينهم ضد الضغوط السياسية.

من هذا المنطلق، نرحب بإدراج بند دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ضمن جدول أعمال دورتنا، نظراً لدوره المحوري في تمكين الشعب الفلسطيني من بناء اقتصاد أكثر تماسكاً واستقراراً. كما ندعو إلى إطلاق المزيد من المبادرات التي تعزز صمود الفلسطينيين على أرضهم، وتجعل من التنمية الاقتصادية أداة لمقاومة التحديات السياسية المفروضة عليهم.

وفي سياق التضامن العربي، نشيد بإدراج ملف دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية، إدراكاً لأهمية هذه الجهود في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد الشقيق.

وبنفس الروح، تعتبر الجزائر أن إعادة بعث الأمل في نفوس إخواننا في لبنان وسوريا والسودان والصومال، وترسيخ الأمن والاستقرار في أوطانهم، ليس مجرد التزام سياسي، بل هو واجب إنساني وأخلاقي راسخ، تمليه القيم الدينية والمبادئ العربية الأصيلة، فهو ضرورة لا تحتمل المساومة أو التأجيل، لأن مصير الأمة العربية نسيج واحد، إذا اشتكي منه عضو، تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، في تجسيد حي لوحدة المصير والتضامن بين الشعوب.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

يشكل اجتماعنا اليوم فرصة ثمينة لتقييم ما أحرزناه من تقدم في مسار العمل العربي المشترك، ولاسيما في مجالات التكامل الاقتصادي، وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الخطوات باتجاه الاتحاد الجمركي العربي. إن هذه المسارات تشكل ركائز أساسية لدفع التعاون العربي نحو آفاق أكثر تكاملاً وازدهاراً.

وفي هذا الاتجاه، تواصل الجزائر التزامها بتطوير آليات التعاون العربي المشترك وتعزيز التكامل الاقتصادي البيني، مستفيدةً من الأطر التي يوفرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتجسيداً لهذا التوجه، استضافت الجزائر، تحت الرعاية السامية للسيد/ عبد المجيد تبون – رئيس الجمهورية، الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، خلال الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2024، تحت شعار "العمران المستدام: تحديات وآمال"، حيث شكّلت هذه الفعالية منصة لتبادل الرؤى والخبرات حول سبل تطوير القطاع العمراني في الدول العربية بشكل مستدام.

وفي نفس الإطار، احتضنت الجزائر، خلال هذه الفترة، الاجتماع الوزاري العربي – الصيني الأول في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، والذي توِّج بإعلان الجزائر، الذي رسّخ خيار تعزيز التعاون العربي – الصيني، وأرسى آلية تنسيق مستمرة بين الجانبين باعتبارها خطوة استراتيجية تنسجم مع تطلعاتنا لشراكات فاعلة ومستدامة.

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة،

إن جُلّ هذه المبادرات التي جسدتها الجزائر، تعكس قناعتها العميقة بأن التعاون والتكامل ليسا خياراً، بل ضرورة لمواجهة التحديات الراهنة وبناء مستقبل عربي أكثر استقراراً ونماءً.

وفي هذا الإطار، نُثمّن إدراج قضايا جوهرية على جدول أعمال دورتنا، بما في ذلك الأمن المائي، والتطورات في التقنيات الزراعية وانعكاساتها على التغيرات المناخية، فضلاً عن قضايا التضامن الاجتماعي، ورعاية الفئات الهشة وذوي الإعاقة، وهي جميعها ملفات ذات أولوية تستوجب تعزيز التنسيق والعمل المشترك لمواجهتها بفاعلية.

وفي الختام، نجدد تأكيد الجزائر على التزامها الراسخ بالمساهمة في صياغة رؤية عربية متكاملة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا، متطلعين إلى أن تسفر هذه الدورة عن قرارات بناءة ترسخ أسس التعاون العربي وتعزز مسيرته.

مع خالص تمنياتنا لأعمال دورتنا الموقرة بالنجاح والتوفيق.

أشكركم على كريم إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.